بـ «أمن الخليج»، أي انه ضمن المصالح الاقتصادية الغربية، وبخاصة النفطية، من خلال ضمان استمرارية الوضع القائم. وهذا يعني ان الولايات المتحدة مستعدة للتدخل العسكري المباشر في الخليج، ليس فقط ضد احتمال «غزو سوفياتي»، بل لضمان استمرار تدفق النفط العربي الى العالم الغربي، بالكميات اللازمة وبالاسعار المناسبة. ويعني، أيضاً، ان اية محاولة من الدول الخليجية للسيطرة على مواردها الاقتصادية، ان بزيادة الاسعار، أو بتخفيض مستوى الانتاج، أو باستخدام النفط سلاحاً سياسياً في معركة العرب القومية، ستكون مبرراً كافياً للتدخل العسكري الاميركي في شرق الجزيرة[٣٢].

ومن اجل مواجهة هذه الاحتمالات في الاستراتيجية الجديدة، رسم الرئيس كارتر، وهو يعلن مبدأه، خطوات وتدابير تكفل تطبيق مبدئه في الجزيرة. وهذه هي: ١ ـ زيادة موازنة وزارة الدفاع بنسبة خمسة بالمئة كل عام، مدة خمس سنوات؛ ٢ ـ تعزيز وتطوير القدرة على التدخل السريع في منطقة الخليج العربي؛ ٣ـ ايجاد حل لأزمة الشرق الاوسط والصراع العربي ـ الاسرائيلي، استمراراً لنهج كامب ديفيد، مع تأكيد الضمان الاميركي لأمن اسرائيل؛ ٤ ـ زيادة حجم الوجود العسكري الاميركي في المحيط الهندي، وايجاد القواعد والتسهيلات للقوات الاميركية في مصر ومنطقة الخليج؛ ٥ ـ العمل للتوصل الى صيغة دفاعية مشتركة بين دول الشرق الاوسط، مع الأخذ بعين الاعتبار الفوارق السياسية والايديولوجية بينها[٣٣].

ولقد تعرّض مبدأ كارتر للنقد، سواء في جانبه السياسي أو في جانبه العسكري، واستندت مختلف مظاهر النقد الى عقدة فيتنام ودروسها، ونادت بأن لا يكون الوجود السياسي الاميركي في المنطقة صارخاً، أو سبباً للاثارة، وان تكون القوة العسكرية صغيرة، خفيفة الحركة، ذات قدرة ضاربة، وتتمركز بحرياً، وتعتمد في امداداتها، اعتماداً كلياً، على البحر، فلا يكون لها بنية تحتية لوجستيكية ضخمة متمركزة برياً[٣٤].

ومن أجل مواجهة احتمال استخدام النفط العربي سلاحاً، مرة أخرى، عمدت الولايات المتحدة الى اتباع خطة متكاملة ومحكمة، جوهرها الحد من الاعتماد على النفط العربي، أو، على الاقل، ضبط النتائج السياسية لاستخدامه سلاحاً؛ كما عمدت الى محاولة تعميق الخلافات بين الدول التي تتألف منها منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبيك). وراحت تعمل لتوفير احتياط نفطي كبير، يمد الغرب باحتياجه من النفط، مدة طويلة من الزمن، اذا ما حدث أي حظر، أو تقنين في انتاج النفط العربي.

وحتى تتمكن الولايات المتحدة من السيطرة على النتائج السياسية للنفط العربي، لجأت الى استخدام مختلف اساليب الترهيب والترغيب، كشهر سلاح الغذاء. واعتمدت في تنفيذ سياسة ترويض الدول العربية النفطية على محور اسرائيل ـ مصر[٣٥]. ويعتبر مبدأ الرئيس الاميركي كارتر، الذي ما زال مطبقاً حتى اليوم، خلاصة ما وصل اليه الفكر الاستراتيجي الاميركي لضمان المصالح الاميركية في الجزيرة. وهو يشكل المفهوم الرئيس المسيطر على جميع جوانب الاستراتيجية الجزيرية الاميركية.

يضاف الى ذلك ما خططت له الادارة الاميركية من اجل استعادة فائض الاموال العربية النفطية، بتصديرها الى الدول المنتجة للنفط سلعاً استهلاكية وترفيهية وخدمات واسلحة واعتدة عسكرية، اضافة الى استثمار قسم جد كبير من هذه الاموال في اسواق المال الرأسمالية الاميركية[٣٦].

ولأن مبدأ كارتر ركّز، في ظاهره، على مسألة العدوان الذي تقوم به «قوة خارجية» على